

أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنسبة للاقتصاد العربي ومردوده على الاقتصاد المصري بصفة خاصة

تمثل الدول العربية محورا هاما من محاور سياسة مصر الاقتصادية والتجارية وذلك لعدة اعتبارات هامة منها الجوار الجغرافي و الثقافة المشتركة و الأدواق المتقاربة.

ومن هذا المنطلق حرصت مصر على تدعيم علاقات الأخوة والصداقة مع الدول العربية من خلال عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية وذلك سعياً لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة.

تشير الإحصائيات إلى حدوث تحسن ملحوظ فى أداء الصادرات المصرية إلى الأسواق العربية وكذا تحسن في وضع الميزان التجاري مع الدول العربية بوجه عام.

توضح بيانات عام ٢٠٠٥ الى ارتفاع جملة الصادرات المصرية الى الدول العربية بالمقارنة بعام ٢٠٠٤ حيث حققت الصادرات ١٩٦٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٥ بالمقارنة بـ ١٢٩٠ مليون دولار عن عام ٢٠٠٤ مثمنه فى ارتفاع الصادرات المصرية الى اسواق كل من السعودية بنسبة ٧٢% ، الامارات بنسبة ١٠٠% ، ليبيا ١٠٩% ، السودان ٨٦% ، المغرب ١٠٠% ، تونس ١٠٥% ، الأردن ٢٥% ، البحرين ١٠٠% ، العراق ٥% ، قطر ٣٣% ، الكويت ٦٢% ، اليمن ١٢٥% ، سوريا ٥% ، عمان ١٦%.

على الجانب الاخر ارتفعت الواردات المصرية من كل من اسواق السعودية بنسبة ٩٣% ، الكويت بنسبة ٢١٧٨% ، الإمارات بنسبة ٧٧% ، سوريا بنسبة ٤٥% ، الاردن بنسبة ١٦٠% ، ليبيا بنسبة ١٧٠% ، لبنان بنسبة ١١٢% ، تونس بنسبة ٨١%.

وبتحليل هيكل الواردات المصرية من الدول العربية نجد أن الجانب الأكبر منها يتمثل في منتجات البترول ومشتقاته وغاز البوتان وبعض أصناف البتروكيماويات وهذه المواد تعتبر مستلزمات إنتاج يحتاجها الإنتاج المحلي المصري حيث يتم استخدامها وإعادة تصديرها في شكل منتجات تامة الصنع.

الميزان التجاري بين مصر و الدول العربية

خلال الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٥

القيمة بالمليون دولار

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الميزان التجاري	-٨٨٤	-٥٥٥	٦٥	٣٤٧	٣٧٢	-٥١٩
حجم التجارة	١٩٩٠	١٧١٣	١٤٢٧	١٦٥٣	٢٢٠٨	٤٤٣٩
إجمالي الصادرات	٥٥٣	٥٧٩	٧٤٦	١٠٠٠	١٢٩٠	١٩٦٠
صادرات غير بترولية	٥٢٣	٥٤٤	٧٠٥	٨٢٣	١٠٠١	١٦١٨
صادرات بترولية	٣٠	٣٥	٤١	١٧٧	٢٨٩	٣٤٢
إجمالي الواردات	١٤٣٧	١١٣٤	٦٨١	٦٥٣	٩١٨	٢٤٧٩
واردات غير بترولية	٦٣٠	٦١٦	٤٨١	٤٧٠	٥٧٧	٩٣٠
واردات بترولية	٨٠٧	٥١٨	٢٠٠	١٨٣	٣٤١	١٥٤٩

وبتحليل الميزان التجاري بين مصر والدول العربية في الفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٥ نجد أنه كلما زادت نسبة التخفيضات الجمركية في إطار البرنامج التنفيذي لتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية كلما ادى ذلك الى زيادة الصادرات المصرية وانخفاض العجز في الميزان التجاري تدريجيا ليتحول إلى فائض لصالح مصر خلال الاعوام من ٢٠٠٢ الى ٢٠٠٤، وإن حقق الميزان التجاري عجز مقدارة ٥١٩ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ويرجع ذلك الى زيادة وارداتنا من مستلزمات الانتاج مما يعنى النهوض بالصناعة المصرية وزيادة الصادرات المصرية وتتمثل مستلزمات الانتاج فى (زيادة الواردات المصرية من غاز اويل سولار من السعودية لتحقيق ٦٢٩ مليون دولار ، قطع وجبببات من بولى ايثلين وبولى بروبيلين ٦٣ مليون دولار ، بوتان بوتاجاز ٧١ مليون دولار من أكثر من دولة ، كما زادت واردتنا من البترول الخام من دولة الكويت لتحقيق ٧٩٨ دولار ر ، بنزين طيران من الامارات ١٤ مليون دولار ، فيول اويل مازوت من الاردن ١٣ مليون دولار ، وهذا ما يعنى أن وارداتنا من المنتجات البترولية ومشتقاته ومصنوعات من لدائن خلال عام ٢٠٠٥ تقدر بأكثر من ١٥٨٨ مليون دولار.

أهم الشركاء التجاريين :

=====

١- السعودية :بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والسعودية ١٣٣٩ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٥ حيث بلغت الصادرات المصرية ٣٨١ مليون دولار ، وبلغت الواردات ٩٥٨ مليون دولار ، وقد حقق الميزان التجاري عجز مع لصالح السعودية بمقدار ٥٧٧ مليون دولار، وتتمثل الصادرات الرئيسية في السلع الزراعية و مواد البناء والمنتجات الكيماوية والدوائية وعلى الجانب الآخر فإن معظم الواردات تتمثل في البترول ومشتقاته وبعض المنتجات الكيماوية وهى مدخلات للصناعة المحلية.

٢- الإمارات :بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والإمارات ٤٤٣ مليون دولار عن عام ٢٠٠٥ حيث بلغت الصادرات المصرية ٣٠٦ مليون دولار فى حين بلغت الواردات المصرية ١٣٧ مليون دولار، وقد حقق الميزان التجاري زيادة لصالح مصر بمقدار ١٦٩ مليون دولار، وتتمثل الصادرات الرئيسية فى البترول الخام و الخضروات والفواكه والحيوانات الحية وعلى الجانب الآخر تتمثل معظم الواردات فى أجزاء ولوازم آلات و غاز البوتان.

٣- ليبيا :بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر ليبيا ٢٦٨ مليون دولار عام ٢٠٠٥ حيث بلغت الصادرات المصرية ١٤٩ مليون دولار وعلى الجانب الآخر بلغت الواردات المصرية ١١٩ مليون دولار، وقد حقق الميزان التجاري زيادة لصالح مصر بمقدار ٣٠ مليون دولار، وتتمثل الصادرات الرئيسية

في الأرز والسلع الغذائية المصنعة والمنتجات وتتمثل معظم الواردات في المواد الخام ومنها الهكسان وغاز البوتان والبولي ايثلين.

٤- سوريا: بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وسوريا ٣٥٤ مليون دولار عن عام ٢٠٠٥ حيث بلغت الصادرات المصرية ٢٠٧ مليون دولار وعلى الجانب الآخر بلغت الواردات المصرية ١٤٧ مليون دولار، وقد حقق الميزان التجاري زيادة لصالح مصر بمقدار ٦٠ مليون دولار، وتتمثل الصادرات الرئيسية في الأرز ولفائف من حديد واسمنت وتتمثل الواردات في بعض السلع الزراعية والمنتجات الكيماوية.

٥- لبنان: بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر ولبنان ٢١٣ مليون دولار عن عام ٢٠٠٥ حيث بلغت الصادرات المصرية ١٧٤ مليون دولار وعلى الجانب الآخر بلغت الواردات المصرية ٦٦ مليون دولار ، وقد حقق الميزان التجاري زيادة لصالح مصر بمقدار ١٠٨ مليون دولار، وتتمثل الصادرات الرئيسية في الحديد وبعض السلع الزراعية والمنتجات الكيماوية والدوائية وتتمثل الواردات في بعض السلع الزراعية والصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية .

٦- الأردن: بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والأردن ٢٦٩ مليون دولار عن عام ٢٠٠٥ حيث بلغت الصادرات المصرية ١٩٦ مليون دولار وعلى الجانب الآخر بلغت الواردات المصرية ٧٣ مليون دولار، وقد حقق الميزان التجاري زيادة لصالح مصر بمقدار ١٢٣ مليون دولار، وتتمثل الصادرات

الرئيسية فى الأرز ومنتجات بترولية وقضبان وتتمثل
الواردات فى منتجات بترولية و البروبلين،قمح .

٧- المغرب :بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والمغرب ٩٧
مليون دولار عن عام ٢٠٠٥ حيث بلغت الصادرات المصرية
٨٦ مليون دولار وعلى الجانب الآخر بلغت الواردات
المصرية ١١ مليون دولار، وقد حقق الميزان التجاري زيادة
لصالح مصر بمقدار ٧٥ مليون دولار، وتتمثل الصادرات
الرئيسية فى العسل الأسود والحديد الصلب وتتمثل الواردات
فى مواد مستعملة فى صناعة الورق وبعض الصناعات
الغذائية..

٨- تونس :بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وتونس ٥١
مليون دولار عن عام ٢٠٠٥ حيث بلغت الصادرات المصرية
٣٩ مليون دولار وعلى الجانب الآخر بلغت الواردات
المصرية ١٢ مليون دولار، وقد حقق الميزان التجاري زيادة
لصالح مصر بمقدار ٢٧ مليون دولار، وتتمثل الصادرات
الرئيسية فى المنتجات بنزين للطيران ومنتجات نباتية
للصباغة وبطاطس طازجه وتتمثل معظم هذه الواردات فى
مواد البناء والمنتجات المعدنية.

مستقبل التكامل العربي

=====

في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي العربي يتم الآن التفاوض بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على:-

- إنشاء اتحاداً جمركياً بما يتطلبه ذلك من توحيد التعريفات الجمركية في كافة الدول أعضاء، أي الاتفاق حول تعريفات خارجية موحدة يتم إتباعها في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- توحيد التشريعات والقوانين الخاصة بالتجارة الخارجية.
- تأسيس السوق العربية المشتركة التي طالما نادت بها القيادة السياسية في كل المناسبات والمحافل الدولية والعربية والإقليمية على أنها السبيل الوحيد لمواجهة التحديات المستقبلية سواء كانت (اقتصادية - اجتماعية - سياسية).

موقف الاتفاقات الثنائية بين الدول العربية

=====

اتفقت الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية خلال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أهمية أن تتضمن الاتفاقات الثنائية نصوص ومزايا تفوق تلك المنصوص عليها بالبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية حيث انه بالرجوع إلى نصوص الاتفاقات الثنائية بين مصر و الدول العربية يتضح وجود قوائم لم يتم تحريرها على سبيل المثال بين مصر و الأردن - وبين مصر والمغرب- و مصر ولبنان- و مصر و تونس وبالتالي يجب أن يكون التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال الاتفاقات الثنائية محررا بنسب تخفيضات وإعفاءات جمركية بما يتوافق مع نصوص البرنامج التنفيذي. ، ومن ثم يعكس أهمية التبادل التجاري بين الدول العربية في إطار اتفاقية جامعة الدول العربية و بشهادة منشأ جامعة الدول العربية.